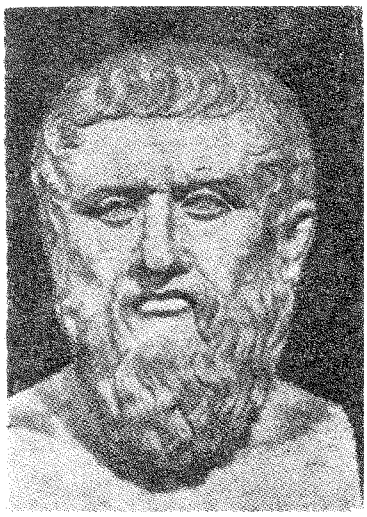

أفلاطون السياسي

بقلم معن زيادة

عاش افلاطون (٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق.م) في عالم يرفض التوحيد بين العلم والعمل او بين النظرية والتطبيق .. واذا كنا نحن الان نعتقد ان هذا التوحيد ضروري لحياة الانسان فان الاغريقي لم يكن يرى العالم الارضي الا عالما ناقصا خادعا غير معقول .. يقابله عالم كامل ومعقول، ذلك هو عالم المثل ..

ويتفرع عن هذا ان ينقسم المجتمع الى طبقات ، يعني بعضها ـ وهو الغالبية العظمى من السكان الذين يشكلون طبقة العبيد ـ بالشؤون العملية ، ويتفرغ بعضها الاخر لشؤون السياسة والفن والرياضة ..لقد كان من الطبيعي ان يرى الاغريقي عندما يفكر ـ كما رأى افلاطون ـ ان هناك عالمين : احدهما عالم الحقيقة المثلى والاخر عالم الظواهر الناقصة، انهما عالما العقل والحس ..

فكما اقيمت التفرقة بين النظر والعمل ، اقيمت الحواجز بين الطبقات : « فكانت تقسم كل جماعة الى نوعين من البشر : الانسان الحر ، والعبد ، وكان يفرض بألا يتمتع اولئك الذين كانوا يقومون بالعمل الاساسي في المجتمع بثمار هذا العمل .. وترتب على ذلك بالطبع ان العبد فقد كل دافع لاجادة وتطوير العمل الذي كان يقوم به من الناحية الفنية . ولم يقل أثر هذا النظام على سادة العبيد خطورة ، فقد أصبح من المألوف ان يربط المرء بين العمل اليدوي وبين العبيد ، بحيث بدأت الثقافة اليونانية تضع فاصلا بين هذا العمل وبين شؤون الفكر » (١).

ولقد كان افلاطون ابنا وفيا لذلك العصر ..

وفي عصر افلاطون كانت اثينا تعيش ازمة المدينة ـ الدولة التي عرفتها بلاد اليونان .. وكانت تتمثل هذه الازمة في اضمحلال اثينا ، فلقد كانت تلك المدينة آنذاك تعيش على انقاض مجدها القديم بعد ان ذهبت هزيمتها في حرب البلوبونيز بأطماعها ، وشعر سكانها ـ ومنهم افلاطون ـ انهم يعيشون في خاتمة مرحلة من مراحل النمو .

فعلى الرغم من ان اثينا تحولت الى مركز ثقافي لبلاد البحر الابيض المتوسط ، حيث نشأت فيها على التوالي مدرسة ايسوقراط Isocratos والاكاديمية ومدرسة المشائين ثم اللوقيون ثم مدرسة الابيقورية ومدرسة الرواقية ... الا ان نهاية القرن الخامس قبل الميلاد ، وضعت أثينا امام عجزها عن استمرار ديموقراطية الطبقات الوسطى وعن سيادة النظام الطبقي ..

ذلك انه في ظل نظام من هذا النوع ، يحتقر العمل اليدوي يبقى مستوى التقدم الفني في مرحلة لاتستطيع مسايرة زيادة عدد السكان، خاصة وان التوسع والاستغلال الاستعماريين كانا يسيران في طريق يوفر اعدادا جديدة من العبيد ، دون ان يوفر من موارد الثروة مايزيد من مدخول البلاد بنسبة متفقة مع زيادة العبيد ..

امام هذا الاضطراب كان عدد من اليونانيين يتطلعون نحو نظام جديد ونمو ديموقراطية اوسع ، وقد تجلى ذلك في قيام حركة واسعة ضد العبودية ..

لقي هذا الاتجاه معارضة عنيفة من المدافعين عن الامتيازات الطبقية ومنهم ـ افلاطون ثم ارسطو ـ اللذان وجدا في كل اتجاه من هذا النوع مقدمة للافلاس الشامل .ولذلك يجب النظر الى افلاطون بوصفه المدافع الصريح الحازم عن الامتيازات الطبقية كما يقول « بوبر » في كتابه « المجتمع المفتوح » ولا يصح النظر اليه كخيالي ، ومثالي من عالم اخر ينسج مدنه الخيالية من الاحلام ..

وكانت اسرة افلاطون اسرة أثينية عريقة ، وكان ابواه من المواطنين الشرفاء ، فأبوه « أرسطون » ينحدر من صلب « قودرس » اخر ملوك أثينا الاقدمين ، وأمه « فاريقطوني » من اسرة حكام اثينا ومشرعيها وتمت بالقرابة لصولون المشرع والحكيم المعروف .. وقد اشترك احد اقاربه في قيادة الثورة الاولغارشية التي قامت سنة ٤٠٤ ق.م ، حتى ان الجمهرة الغالبة من الشراع والمؤرخين نسبت نقده للديموقراطية الى ارستقراطية نشأته ..

ولكن هناك زاوية اخرى تلقي ضوءا على تفكير افلاطون السياسي .. تلك هي مصاحبته لسقراط وتأثره به منذ صباه ، اذ انه قد تلقى من استاذه النقاط الاساسية التي سيطرت على افكاره كلها ، ومنها افكاره السياسية ، يضاف الى هذا حادثة اعدام سقراط التي أثبتت للفيلسوف ان نظام الحكم السائد لن يحقق حياة التقدم والازدهار لاثينا ، ومن هنا فان هذا النظام ببعث على الاستياء والضيق ، وهو يوضح ذلك قائلا : « ظننت ان النظام الجديد سوف يضع حكم العدل مكان حكم الظلم ، وكرست له كل انتباهي لارى ماذا سيفعل ، فرأيت هؤلاء السادة في وقت قصير جدا وقد جعلوا الديموقراطية التي حطموها تبدو وكأنها العهد الذهبي ! لقد ذهبوا الى حد امر سقراط صديقي المسن الذي لن أتردد في تلقيبه بأعدل رجال عصره ان يشترك في القبض على مواطن كانوا يريدون ازاحته من طريقهم ، وكانوا يبغون من وراء ذلك اشراك سقراط ، اراد هو او لم يرد ، في اعمال النظام الجديد . وقد رفض سقراط الخضوع لهذا الامر ، واستعد لمواجهة الموت ، مؤثرا هذا على ان يصبح اداة لجرائمهم ..

وعندما رأيت هذه الاشياء واخرى كثيرة عداها ، شعرت باشمئزاز عميق وتخليت كلية عن هذا الحكم المؤسف » (١) .

واذن فان هذا النظام السائد ليس هو بالنظام المرجو ، واذا كان افلاطون قد تطلع في شبابه الى الاشتغال في السياسة وترقب ان تدخل

(١) والبنك : Wallbanck أفول نجم الامبراطورية الرومانية في الغرب .

(١) افلاطون : الخطاب السابع

ثورة الثلاثين سنة ٤٠٤ ق.م بعض الاصلاحات ، الا ان الاولغارشية سرعان ماجعلت من الديموقراطية بمثابة العصر الذهبي ، ولو ان الديموقراطية نفسها عندما اعيدت أثبتت فشلها باعدام سقراط .. وهنا نعود الى الخطاب السابع : « كانت نتيجة ذلك انني بعد ان كنت متلهفا الى اقصى حد للاشتغال بالشؤون العامة ، انعمت النظر في معترك الحياة السياسية فراعني تلاحق الاحداث فيها واخذ بعضها برقاب بعض . فاحسست بدوار ، وانتهى بين المطاف الى أن اتبين بوضوح ان جميع انظمة الحكم الموجودة الان وبدون استثناء انظمة فاسدة ، فدساتيرها جميعا ادنى الى ان تكون مستعصية على الاصلاح مالم تجتمع لاصلاحها معجزة من المعجزات القديمة مصحوبة بالتوفيق الحسن .. »

والحل !

ليس طبعا في العودة الى النظام الديموقراطي ولا في البحث عن احسن انواع النظام الاولغارشي ، وانما الحل في ترك الحكم لمن هم اهل له ، وتنشئة جيل جديد من هؤلاء الحكام الاكفاء ـ كما سنرى فيما بعد ـ ومن هنا كانت ضرورة قيام الاكاديمية كمدرسة لتخريج الحكام، واهمية وضع كتاب الجمهورية ..

ويسترسل افلاطون فيقول : « ومن هنا وجدت نفسي مضطرا الى ابراز الفلسفة الحقة ، الى اعلان انه بدونها لايمكن الاهتداء الى العدالة الحقة ، وتدعيمها بالنسبة للدولة وللفرد ، وقلت ان البشرية لن تضع حدا للشر الا عندما يتمتع الفلاسفة الحقيقيون بالسلطة السياسية او عندما يصبح الساسة بمعجزة ما فلاسفة حقيقيون » .

واخيرا لقد سجل افلاطون آراءه الاولى عن السياسة في محاورة الجمهورية في وقت كان نظام أسبرطه العسكري فيه سيد الانظمة السياسية ، وذلك قبل ان يثبت فشل مثل هذا النظام ، وكان من الطبيعي آنذاك ان يتأثر الفيلسوف بهذا النظام العسكري المحكم ، ولم يكن متوقعا منه ان يناصر ديموقراطية أثينا المندحرة ذات النظم المتغيرة المتقلبة ..

كل هذه عوامل ساهمت في تحديد معالم فلسفة افلاطون السياسية وكان لها اكبر الاثر في افكاره كما سنرى ..

أولا : الجمهورية

كتب افلاطون محاورة الجمهورية في شبابه ، وقد استغرق وضعها عدة سنوات ، يدل على ذلك التباين في اسلوب كتابتها ـ فيما يذهب البعض ـ وعلى كل حال فهي من المحاورات التي كتبت في بداية رجولته يدل على ذلك حماسة الشباب الظاهرة فيها ..

وفي هذه المحاورة نجد كل جوانب فلسفة الفيلسوف فهي جامعة لاكثر وجهات نظره ، ومن هنا كانت صعوبة تصنيفها تحت أي باب من ابواب الدراسة .. الا ان غالبية الباحثين تضعها تحت عنوان السياسة لان الفكرة الاساسية التي تطغى عليها هي الحياة السياسية في المدينة..

وسنعرض الان لملخص افكار افلاطون السياسية في تلك المحاورة عرضا تحليليا :

١ ـ بين الفضيلة والمعرفة :

تلك الفكرة التي اخذها افلاطون عن سقراط ، وأنشأ اكاديميته مدفوعا بها ، تعني وجود الخير الموضوعي .. والانسان الذي يعرف هذا الخير يكون اقدر من غيره في حكمه على الاشياء ، ومن هنا ضحى الفيلسوف بالكثير عندما اوصله هذا الى القول بان احسن انواع الحكم هو الحكم المطلق المستنير .. حيث يسود نظام يتميز بوجود طبقات بحسب مقدرة المواطنين على المعرفة ..

بعد هذا لابد من القول بمبدأ التخصص في العمل بحسب مقدرة المواطنين على المعرفة وبالتالي بحسب وضعهم الطبقي ، وعلى ذلك :

« يمكن القول بان نظرية افلاطون تنقسم الى قسمين او قضيتين رئيسيتين : الاولى ان الحكومة ينبغي لها ان تكون فنا يعتمد على المعرفة الصحيحة ، والثانية ان المجتمع هو تبادل اشباع الحاجات بين افراد تكمل مواهب بعضهم مواهب البعض الاخر » (١) .

ان سوء التعليم وعدم فهم ان الدولة تقوم على المعرفة من جهة ثم عدم فهم الناس لاهمية التعاون ادى الى وجود كثير من العيوب في المدينة ـ الدولة :

أ ـ جهل رجال السياسة وعدم توفر المعرفة الكاملة لديهم ، ومن هنا كانت أهمية وضع نظام جديد للتعليم والتدريب في الدولة كما جاء في الجمهورية عندما تعرض افلاطون للتعليم العالي ..

ب ـ عدم الكفاية وعدم فهم ان الحياة السياسية الناجحة تقوم على التوفيق بين المصلحتين العامة والخاصة .. ولا يتم ذلك الا عن طريق التعليم الموجه الذي يقدم المصلحة العامة على أي اعتبار اخر ..

جـ ـ الانانية وروح الانقسام الحزبي الناجمين عن تضارب مصالح الطبقات مما يظهر اهمية تغيير نظام الملكية الفردية بل القضاء عليها والغائها ..

لقد نهض افلاطون بافكاره في المعرفة معارضا وجهة نظر المدرسة السوفسطائية التي كانت ترد المعرفة الى الادراكات الحسية مما يترتب عليه ان تكون متباينة عند الافراد .. اما افلاطون ـ وقد كان متأثرا بخطوات استاذه سقراط ـ فقد وجد ان المعرفة ترجع الى الادراكات العقلية ، وانها تتشكل من حقائق كلية ثابتة توصل اليها العقل ووعاها دون ان يكون للحواس سوى دور المساعد ، اذ ان الحواس تعطينا خبرات متغيرة متعددة لاتوصلنا الى المعرفة الحقة .. ولا تستطيع الحواس ان تتجه بنا الى المعاني المجردة كالعدالة والمساواة والفضيلة والجمال .. الخ .. وبذلك اعاد فيلسوفنا للعقل مكانته ..

اما غاية المعرفة عنده فهي الوصول الى الخير والفضيلة بذاتهما ، الفضيلة والخير الكليين دون الجزئيات ، فالجزئيات والمحسوسات ليست موضوع العلم ، فلا يكون موضوع العلم الا بالمفاهيم المشتركة او الصور الكلية او الماهيات ، والعلم الحقيقي هو العلم بالمثل .. واذا كان للمعرفة عند افلاطون اربع مراتب : الاحساس والظن والاستدلال واليقين .. فان المعرفة الحقة لاتكون الا باليقين وهو التوصل الى معرفة حقائق الاشياء أي معرفة المثل الثابتة وتذكرها وبالتالي معرفة الفضيلة الكلية .. وهذا النوع من المعرفة غير ميسور الا للقلة النادرة من الناس ..

---

(١) جورج سباين : تطور الفكر السياسي ـ ترجمة حسن جلال العروسي ـ الجزء الاول .

فنـدق كلاريدج

شارع سليمان بالقاهرة

موقع ممتاز واسعار معتدلة

بادارة : حلمي المباشر

٢ ـ بين الدولة ومثال الدولة :

اذا كان افلاطون قد اكد على اهمية المعرفة وضرورتها في اقامة الدولة ، اذ ان الخير لايتم التمتع به الا عن طريق المعرفة ، فان هذه المعرفة هي ذاتها في كل مكان وزمان .. وعندما وضع الفيلسوف كتاب الجمهورية كان ينشد وضع نظرية الدولة المثلى او المدينة الفاضلة الثابتة والتي تعتبر اولى على بقية المدن ، فهي تقوم على المعرفة والعلم اليقينيين .. انها دولة تحاكي المدن السماوية وهي نتيجة لمعرفة الخير، وليست مجرد هفوة من هفوات الخيال ..

فاذا كان الخير خيرا في ذاته فان هذه المدينة فاضلة بذاتها بغض النظر عما اذا كانت توافق رغبات الناس واهواءهم ام لا وبغض النظر عن امكانية تحقيقها ام لا ..

والحق ان افلاطون كان متاثرا بالمدرسة الايليه حيث قال برمنيدس وزينون ان عالم الحس هو عالم التغير والوهم اما عالم الوقائع فهو وراء عالم الحس وهناك يكمن عالم الابدية الذي لايتغير .. وقد توصل الايليون بناء على هذا الى نتائج خطيرة خلاصتها ان الحقيقة لاتتغير لان التغير في تناقض دائم وان الحق لاينكشف الا للعقل او للنفس ، كما كان افلاطون متاثرا ايضا بالنظام السائد في عصره والذي كان يحتقر العمل ، وهكذا وصل الى القول بالدولة المثالية التي لن تتحقق ، فكان ان تخبط الفيلسوف بين عالمين : قلبه وعقله يصبوان الى هناك نحو عالم كامل واقدامه تظل هنا ..

هذه الدولة التي دعا اليها افلاطون دولة لن تكون ، واذا كانت فهناك اربعة انواع من الحكومات الفاسدة سرعان ماتنشأ عنها اذا ماتسرب الجهل :

أ ـ اول هذه الحكومات الفاسدة هي حكومة التيموقراطية وهي تلك التي يسيطر فيها الطامعون وتنشأ في الغالب من تعاون الحكام المسيطرين مع الجند على استغلال الشعب ، هنا يبدأون على الارجح بداية حسنة ثم سرعان ماينقلبون الى اقطاعيين مرتشين ..

ب ـ والحكومة الثانية هي حكومة المال « الاولغارشية » او حكومة القلة ، وفيها توجد طبقة قليلة العدد غنية ، وطبقة كثيرة العدد معدمة ، وتنتهي هذه الحكومة بالصراع بين الطبقتين ..

ج ـ والحكومة الثالثةهي الديموقراطية وهي حكومة الكثرة الشعبية وفيها يسيطر الشعب ويتشتت الحكام ويتنفس الشعب عبير الحرية المطلقة والمساواة المزعومة .. فشعار هذه الحكومة هو الحرية والمساواة دون النظر الى الفروق بين الرجال وقيمهم المختلفة وهذه أسوأ انواع الحكومات ..

د ـ رابعا الحكومة الاستبدادية وهي تلك التي تقوم حين ينهض من بين افراد الشعب من يمسك بمقاليد الحكم ويستغل غفلة الشعب ..

٣ ـ تبادل الخدمات :

ظهرت الجماعات البشرية في نظر صاحب الجمهورية نتيجة للحاجات البشرية ، ومن هنا كانت اهمية النظر الى الدولة كنظام لتبادل الخدمات يقوم فيه كل عضو بدوره في الاخذ والعطاء ، ومهمة الدولة هنا تنظيم التبادل في الجماعة والبحث عن احسن الطرق لاشباع الحاجات وتبادل الخدمات « والافراد في مثل هذا النظام انما ينفذون الاعمال المطلوبة وتتوقف اهميتهم الاجتماعية على قيمة العمل الذي يؤدونه فكل مايمتلكه الفرد اذن هو اولا وقبل كل شيء مركز او وضع هو مندوب للعمل فيه ، والحرية التي تكفلها الدولة له ليس غرضها تمتعه بارادة حره بقدر ماتستهدف تمكينه من اداء الخدمات المطلوبة منه »(١)

وباختصار فان افلاطون يرى :

أ ـ ان المنظمات الاجتماعية انما تستند الى الطبيعة البشرية اذ انه من الواضح ان انتاج الاشياء يزداد اذا تولى الافراد المهمات التي جعلتهم الطبيعة صالحين لها ، وكان عملهم قاصرا عليها دون غيرها من الاعمال..

ب ـ وهذا يقودنا الى القول بان فكرة تبادل الخدمات تجرنا الى التسليم بمبدأ تقسيم العمل والتخصص في الاعمال اذ ان عدم التخصص يعني انتفاء عملية التبادل ..

وهذا يستتبع ـ فيما بعد ـ عند افلاطون امرين هامين : أولهما الغاء الملكية والثاني الغاء الاسرة .. ذلك ان قيام الفرد بواجبه تجاه الجماعة يتطلب منه ان يتخلى عن كل رغبة تدفعه الى جمع المال وتصرفه عن الاهتمام بواجباته نحو مدينته .. ولقد وجد افلاطون من خلال مشاهداته ان الثروة ليست الا شرا على الحكومات . واعتقد ان الثروة هي السبب في فشل كثير من الدول ومن هنا كان على حراس الدولة « الجنود والحكام » ان لايملكوا اية ثروات ..

ليس هذا فحسب بل ان نظام الاسرة من الانظمة التي تساهم في هدم الحكومات ، كيف لا وفي نظام الاسرة يكون الحراس مضطرين الى الاهتمام بشؤون اسرهم والانصراف عن شؤون الدولة .. ثم اليس نظام الاسرة هو الذي يسمح بالزيجات التي تتم دون دراسة ودون مراقبة ودقة في الاختيار ؟ وهو الذي يفسح المجال لتربية النشء ، تربية غير موحدة ؟ مما يؤدي الى عدم وجود ولاء روحي شامل يتطلبه قيام الدولة المثلى ..

وهكذا يخلص افلاطون من مناقشة هاتين المسألتين الى القول بضرورة الغاء الملكية من جهة والاسرة من جهة اخرى .. وهنا كان افلاطون متاثرا بالنظام السائد في اسبرطه ، حيث حرم على المواطنين استعمال النقود ، كما كانت الدولة تتعهد برعاية الابناء .

ولكن لابد لنا من التنبيه هنا الى ان شيوعية افلاطون هذه كانت مقصورة على طبقة الحكام وطبقة الجند فقط دون سائر المواطنين ... فالصناع يحق لهم الاحتفاظ باسرهم واموالهم .. ولكن كيف يفسر افلاطون هذا مع ان المجتمع يشكل وحدة متكاملة ؟ هذا مالا يجيب عليه الفيلسوف ..

٤ ـ العدالة :

ان قيام كل مواطن بدوره في المجتمع دون ان يتخطى حدوده ، هو عين العدالة ، ولا تكون المدينة عادلة الا اذا قام الحاكم والجندي والصانع كل بدوره دون ان يتدخل في اعمال الاخرين ـ « الطبقتين الاخريين » ـ وقد اهتم افلاطون بتوضيح معنى العدالة ، ذلك لان الغاية الشكلية التي ترمي اليها الجمهورية ـ فيما يقول برتراند رسل ـ هي تحديد معنى كلمة عدالة ، ولقد كانت هذه العدالة في نظره هي ان يؤدي كل فرد عمله دون ان يتدخل في اعمال الاخرين ..

هذه العدالة التي قال بها افلاطون لانكاد نتفق في شيء مع مانطلق عليه اليوم اسم عدالة ، فلقد اقترنت كلمة العدالة الان بفكرة المساواة تحت تأثير التيار الديموقراطي الذي بدأ يسود العالم ، في حين ان عدالة افلاطون انما تقوم في رفض المساواة وفي اقامة الحواجز الصلبة بين الطبقات في المجتمع الواحد ..

فاذا عدنا الى تعريف افلاطون للعدالة فاننا نجد انه لابد من وقوع تفاوت في السلطة وفي الحقوق عند المواطنين وفقا للفروق الطبيعية بين الافراد ، دون ان يتعارض ذلك مع كلمة عدالة .. فالعدالة هنا تعني ان تكون السلطة من حق احكم اعضاء المجتمع دون غيرهم ، والظلم يعني ان يكون في افراد الطبقتين الاخريين من هم اكثر حكمة من افراد الطبقة الحاكمة ، ولهذا فان افلاطون يجيز الانتقال من طبقة الى اخرى ، مع ملاحظة ان القاعدة العامة تسير على نحو نجد فيه ابناء اولياء الامر ، بما يتمتعون به من اصالة المنبت اكثر استعدادا من الاخرين لتولي شؤون الحكم والادارة ..

وهذه الفكرة متأثرة بما كان عليه تفكير اليونان ايام افلاطون وقبله، حيث كانت تسود فكرة تقول ، ان لكل شخص ولكل شيء مكانا خاصاومهمة خاصة ، وهذا يصدق بالنسبة للافراد كما يصدق بالنسبة للالهة ـ من

---

(١) جورج سباين : المرجع السابق ..

امثال زيوسي واورانوسي وافروديتي ـ وهو صادق ايضا فيما يتعلق بالكواكب .. ومن هنا كان آيمان فلاسفة اليونان السابقين على افلاطون بالقانون الطبيعي الذي يسود الكون .. ثم جاء افلاطون وتناول هذه الفكرة وطبقها على المجتمع البشري ..

وفكرة العدالة كما يقول بها افلاطون تتطلب وجود دولة حازمة تسهر على تطبيق العدالة ، فتحفظ بذلك المجتمع من الانهيار ، لانه لو حدث ان فردا من نحاس ـ من طبقة الصناع ـ اخذ مكان فرد من فضة او من ذهب ـ طبقة الحراس والحكام ـ لكان معنى هذا الانهيار الاكيد للدولة ـ ..

٥ ـ التعليم :

يتضمن التعليم جانبين رئيسيين : الموسيقى من جهة والالعاب الرياضية من جهة اخرى ، والمقصود بهاتين الكلمتين غير مانفهمه منهما نحن اليوم ، اذ ان الموسيقى تعني عند الفيلسوف ، كل مايتضمنه عالم الفنون فهي اشبه ماتكون بالثقافة ، والرياضة ليست عند الفيلسوف مقصورة على التمرينات الرياضية فقط بل تعني اصلاح الجسد وتقويمه فاذا كانت الموسيقى تصلح الروح فان الرياضة تصلح الجسد وبذلك يتحقق كمال الانسان ..

وغاية التعليم هي : « اعداد « السادة المهذبين » بالمعنى المفهوم من كلمة « جنتلمان » في انجلترا الان ، وهو معنى يرجع الى افلاطون الى حد كبير ، فأثينا في عهده كانت في وجه من وجوهها شبيهة بانجلترا في القرن التاسع عشر ، ففي كل منهما طبقة ارستقراطية تتمتع بثروة ومنزلة اجتماعية ، لكنها لاتحتكر السلطة السياسية ، وفي كل منهما كانت الطبقة الارستقراطية تحاول جهدها ان تظفر بكل مايسعها ان تظفر به من النفوذ عن طريق التأثير بسلوك افرادها ، لكن الارستقراطية في مدينة افلاطون الفاضلة تحكم حكما مطلقا من كل قيد » (١) .

والواقع ان التعليم عند افلاطون يلفت انتباهنا الى درجة جعلت البعض يعتبرونه موضوع البحث الرئيسي في محاورة الجمهورية .. ولا شك ان هذا لم يأت اعتباطا بل لهدف قصد اليه افلاطون ، ذلك ان الفضيلة في نظر الفيلسوف تقوم على المعرفة وهي قابلة لان نتعلمها ، ومن هنا ايضا كان التعليم يعني اول الامر بغرس الصفات الحسنة كالرصانة والاقدام والذوق في نفوس المتعلمين .. وعلى هذا فقد رفض افلاطون ان تقرأ على الاطفال قصص فيها عويل وبكاء وصراخ او ضحك عنيف صاخب ، كما هو الحال في الالياذة والاوذيسة وغيرهما من شعر هوميروس وهزيود الذي يسيء الى الالهة حيث يجعلها تقدم على عمل الشر او تضحك بالقهقهة العالية او تنقاد لشواتها ..

كما يرفض افلاطون ان يستمع الطلاب الى الموسيقى « الليديه » التي تعبر عن الاحزان ، او « الايونيه » التي تدفع الى الانحلال .. او غيرهما من انواع الموسيقى غير المتفقة مع روح الحماسة والشجاعة .. اما الموسيقى الممتازة فهي الموسيقى « الدورية » التي تعبر عن الحماسة والموسيقى « الفريجيه » التي تدفع الى ضبط النفس ..

وهكذا يستمر افلاطون في الحديث عن برامج التربية مبتدئا بالموسيقى منتهيا بالرياضة فيضع لنا قواعد للطعام ، يقول انها تجعلنا لانحتاج لطبيب في يوم من الايام ثم يشير الى اهمية التدريبات الرياضية والعسكرية .. حيث يأتي نظامه في نهاية الامر اقرب مايكون الى النظام السائد في اسبرطة اثناء فترة شباب الفيلسوف ..

فاذا اردنا ان نعرض بالنقد لاراء افلاطون الواردة في الجمهورية فاننا نلخص هذا النقد في اقوال جون لويس في كتابه « مدخل الى الفلسفة » :

أ ـ نرى اولا شيوعية مقصورة على اقلية ضئيلة من الارستقراطيين الذين ، بعد اعفائهم من العمل اليدوي يعيشون في تقشف ويحكمون الدولة وقد وفر لهم الغذاء والكساء والمسكن بواسطة كد طبقة محتقرة من الكادحين .

ب ـ المجتمع في مجموعه ينقسم الى طبقات بشكل جامد ، العدل يكتسب مضمونا جديدا : انصرف الى شؤونك وقم بواجبك في مركزك الذي تفضل الالهة اسناده اليك ، هذا هو العدل ، فلتكن كل طبقة اجتماعية بانجاز مايخصها من اجل استمرار حياة الجماعة انجازا متقنا وليحذر الناس انتحال دور ليسوا معدين له ..

جـ ـ دع الطبقة الحاكمة المختاره تصبح طبقة الفلاسفة مادام الفلاسفة هم وحدهم الذين يحق لهم ان يحكموا ، وبما انه من المحال ـ كما قال زيمرن في كتابه ـ « افلاطون اليوم » ان تصبح الكثرة من الفلاسفة ، فان الجماهير لن يكون لها شأن بالقوانين اللهم الا الرضوخ لها »

وفي دولة من هذا النوع لاتوجد اية حاجة الى القوانين ، اذ ان ارادة الحاكم الفيلسوف تقوم مقام أي قانون ، بل هي فوق أي قانون ، كيف لا وقد تحققت لهذا الحاكم المعرفة التامة والفضيلة الخالصة والخير الامثل ..؟ وما وجه الحاجة لقانون ليس له من الميزات الا انه نتيجة الفضيلة العملية ؟ وهذه الفضيلة لن يتأتى لها ان تكون فوق الفضيلة النظرية على الاطلاق .. والفيلسوف الحاكم هو الحاصل على الفضيلة النظرية ولن يكون بحاجة الى أي قانون ..

ثانيا : كتاب السياسي

في هذا الكتاب يتحدث افلاطون حديثا مستفيضا عن الدولة الكاملة ، ويبحث من الجانب العملي مشاكل الحكم والادارة .. وقد عمل في هذا الكتاب على التميز بين الحاكم الكامل وهو الفيلسوف وبين النظرية العلمية للمدينة الفاضلة او الدولة ، كما حاول التميز بين رجل السياسة وبين طرق الادارة العملية في الحكم .. والواقع ان كتاب السياسي ليس الا تدريبا على فن التعريف ومحور البحث فيه هو تعريف السياسي ..

يصل الفيلسوف في هذه المحاورة الى القول بان السياسي هو

في المكتبات

مع الإمام علي

من خلال «نهج البلاغة»

دراسة مستفيضة عن عبقرية الامام علي كسياسي وحكيم من خلال خطبه ورسائله التي يتضمنها كتابه الخالد « نهج البلاغة »

تأليف

خليل الهنداوي

منشورات

دار الاداب

(١) برتراند رسل : تاريخ الفلسفة الغربية ـ ترجمة زكي نجيب محمود

اشبه مايكون بالوالد يدير شؤون الاسرة او الراعي يسوس القطيع فهنا « حكم من أسلم صور الحكم هو وحده الحكم الحقيقي حيث نجد الحكام متمكنين من العلم حقا وليست عليهم سيماؤه فقط ، وسواء في ذلك احكموا بالقانون ام بغيره ورضي رعاياهم ام لم يرضوا » (١) .

فالحاكم كالطبيب يقوم بالعلاج لانه يعرف طرق العلاج .. وكذلك الحاكم يجب ان يلم اولا وقبل كل شيء بالمباديء النظرية للحكم .

لقد كانت آراء افلاطون في هذه المحاورة اقرب الى المعقولية من الاراء التي ادلى بها في الجمهورية .. وهي على كل حال قريبة من محاورة افلاطون السياسية الثالثة « القوانين » او هي خطوة ممهدة لها. فهنا نجد افلاطون يصرح بان السياسي الاصيل انما هو الفيلسوف العاقل الذي يكون هدفه تلقين الفضيلة والعدل للشعب ، ولكن وجود هذا الحاكم ليس بالامر اليسير فان كان ان عثرنا على حاكم من هذا القبيل فلنا ان نترك له ان يحكم حكما مطلقا دون التقيد بقانون من القوانين .. واذا لم نجد هذا الحاكم لانه من المتعذر وجوده ، كان لابد لنا من قوانين مدونة متفقة مع العادات والتقاليد والحكم السائده في المجتمع .. فالقانون والعادات والتقاليد والحكم انما هم جميعا نتيجة الحكمة العمليةوالتجربة والمراس والتجارب ..

وفي حالة من هذا النوع ، أي عندما لانعثر على الحاكم الفيلسوف يذهب افلاطون الى ضرورة اطاعة القوانين السائدة فى الدول واحترامها. ثم انه يقسم الحكومات تقسيما مغايرا للتقسيم الذي قال به في الجمهورية .. ذلك انه اذا خضعت الدولة للقوانين كانت الملكية احسن انواع الحكومات والديموقراطية أسوأها ، وتكون الارستقراطية وسطا بن النوعين .. ولكن وفي حالة عدم خضوع الدولة للقوانين فان الديموقراطية تكون الاولى على سائر انواع الحكم ويأتي بعدها فى سلم التدرج حكومة الاولغارشية ثم حكومة الطغاة .. وعلى كل حال فان الاولغارشية هي الحل الوسط فى كلا الحالين ..

وهكذا يتبن لنا ان حكم الفرد المستنير بالقانون هو احسن انواع الحكم في حين ان حكم الفرد هذا اذا لم يتقيد بالقانون يكون أسوأ انواع الحكم .. وهنا يفضل الفيلسوف الديموقراطية .. الا ان الديموقراطية ضعيفة ومحدودة الامكانات وعاجزة عن فعل الخير والشر ، وخلاصة القول انه اذا فقد الحاكم الفيلسوف فعلينا بالقانون يستنير به الحاكم الفرد والا فليس امامنا الا الديموقراطية كحل ..

ثالثا : القوانين

عمل افلاطون على تحقيق آرائه الواردة في الجمهورية وذهب الى صديقه ديون حاكم « سراقوسه » أملا في تحقيق افكاره وتجسيدها واخراجها الى حيز التطبيق العملي .. ولكنه ارتد خائبا اكثر من مرة ، وخرج من تجربته هذه فاقد الامل يائسا من الوصول الى مراميه .. ولم يكن امامه الا تعديل افكاره بحيث تاتي ممكنة التحقيق في الواقع .. هذا الى ان افلاطون كان قد ناهز الثمانين من عمره ، فكان من الطبيعي ان يأتي عمله الاخير وهو كتاب النواميس او القوانين خلوا من تلك الافكار المتطرفة التي هي دائما من وحي الشباب والرجولة ، وان تكون اقرب الى التطبيق العملى والى مايسمى بالحكمة العملية . « فمباديء الدولة ـ كما تظهر في النواميس ـ هي المباديء التي يقول بها شيخ عرك الحياة وعرف تجاربها ، ثم يئس من مثله العليا فحاول المسالمة ولم يكن هداما ثائرا يحاول أن ينقض بناء الجماعة ، بل كان مسالما يحاول قدر الامكان ان يتفق مع مقتضيات الواقع وطبيعة النفوس الانسانية ، من حيث انها طبيعة منحطة يمازجها الكثير من الشر كما يمازجها الكثير من العجز .. هذا الى ان طور الشيخوخة يجر وراءه دائما النزعة الى التصور الساذج ، وبالتالي النزعة الى الدين ، ومن هنا نجد الروح الدينية بمعناها الشعبي الساذج تسود هذه المحاورة .. » (٢)

بناء على هذا جاء تعديل افكار الجمهورية ..

ولكن يبدو ان كتاب النواميس لم يستطع ان يشد الجمهور اليه كما هو الحال بالنسبة لكتاب الجمهورية ، ومرجع ذلك ـ فيما يرى البعض ـ هو ان في الكتابكثيرا من الحشو والترداد .. ثم ان افكاره لم تأت منسقة منظمة ، ولم يسر فيه صاحبه على نسق فكري واحد ، بل كان يتقلب منهجه تبعا لموضوعات البحث المعقدة .. والتفسير الرائج لكل هذا هو ان المؤلف لم يراجع كتابه المراجعة الاخيرة ..

ومع هذا فقد لعب الكتاب دورا كبيرا في تحديد وتوجيه تفكير فلاسفة كثيرين ، فنحن نجد كتاب « السياسة » لارسطو اقرب ما يكون من « نواميس » افلاطون . وأهم أفكار هذا الكتاب او هذه المحاورة ما يلي :

١ ـ ارتداد أفلاطون عن معارضة القانون :

أدار افلاطون النقاش في الجمهورية موضحا عدم ضرورة القانون ومشيرا الى أن الحكم من مهام رجال أحسن اختيارهم وتدريبهم يعملون وقد اطلقت ايديهم من كل قيد قانوني ويحكمون طبقا لارائهم وافكارهم التي تعتبر فوق كل قانون ... ولعل الفارق الرئيسي بين « الجمهورية »و « القوانين » يظهر في نظره كل منهما الى القانون ..

ولكن هل غير الفيلسوف وجهة نظره في المعرفة والفضيلة وتركها الى الايمان بالقانون ؟ وهل هجر افكاره القديمة في الحاكم الفيلسوف ؟

الواقع ان صاحب « القوانين » مجد القوانين واعتبرها أداة التفرقة بيننا وبين الحيوانات واثنى عليها وطلب الى الناس ان لايخضعوا لفرد من البشر بل ان يخضعوا للقانون .. ولكنه ومع هذا لم يفتأ يكرر في « قوانينه » ان هذه المحاورة ليست الا تتمة لافكاره الاولى في السياسة ، وهو ومع دعوته الى التمسك بالقانون فانه يرى ان ظهور حاكم كفء ينفي الحاجة الى حكم القوانين ، كيف لا والمعرفة أعظم شأنا من اية شرعة وأي قانون ، فليست للقانون اية اهمية الا على ضوء معرفتنا ، ان الوصول الى الحاكم الجديد امر عسير... واذا جاء اسقاط القانون من الجمهورية نتيجة ذلك التحليق المثالي ، فان العودة الى القانون لم تكن الا على ضوء التجربة الواقعية المريرة التي تأكدت للفيلسوف ..

ولكن ، كيف تكون محاورة « النواميس » تتمة لمحاورة المدينة المثلى ؟ مع ان هذه الاخيرة تقوم على فكرة جوهرية هي القول بحكم العقل أي الحكمة النظرية في حين ان الثانية تلجأ الى حكم القانون او الحكمة العملية ؟ أليس في هذا تنافر وتضاد وتناقض صريح ؟ وكيف وجد الفيلسوف مخرجا امام هذا الاشكال .. ؟

ان اجتماع البشرية وبحثها عن الحاكم الكفء الجديد لن يصل الى نتيجة مجدية .. فالملك المتفلسف مستحيل وجوده ، ومن هنا لم يكن امام البشر الا الاعتماد على ما في نفوسهم من نزعة فطرية نحو الحكمة العملية التي تكمن في القانون والعرف والعادة . وعلى هذا كانت « القوانين » تالية في الافضلية بالنسبة للجمهورية او هي مكملة لها ..

٢ ـ تعديلات أخرى :

ولكن بالاضافة الى رأي افلاطون الجديد فيالقانون ، هناك تعديلات أخرى في الكثير من نظريات الفيلسوف السياسية ويمكن ان يرد ذلك ـ فيما يرى البعض ـ الى منهج البحث في كل من المحاورتين ، ففي القوانين يتخلى افلاطون عن منهج البحث الاستدلالي الذي كان متبعا في الجمهورية ويستبدله بمنهج استقراتي ، وهو اذا كان في الكتاب الاول يتحدث عن الدولة المثالية التي نتوصل اليها عن طريق الاستدلال النظري الصرف ، فانه في الكتاب الثاني يتناول الدولة من جانبها العملي ، وأسباب ازدهارها وعوامل سقوطها .. الخ ..

---

(١) افلاطون ـ كتاب السياسي ..

(٢) الدكتور عبد الرحمن بدوي : افلاطون ..

فيبحث (على سبيل المثال) في اسباب سقوط اسبرطة ويرد ذلك الى اهتمامها بالنظام العسكري دون ما سواه من علوم وفنون ويبحث ايضا في اسباب انهيار اثينا ويرجع ذلك الى تطرفها في اعتمادها على الحرية .. ولقد كانت كل من هاتين المدينتين تستطيع الازدهار والتطور لو التزمتا جانب الاعتدال ..

ويخلص في النهاية الى القول ببعض القوانين التي تسير الدولة وتتحكم في مستقبلها فيقول ان الحياة الانسانية محكومة بأمور ثلاثة : الله والحظ والفن .. ووفقا لهذا يشرع في النظر الى العوامل المكونة للدولة : الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي .. الخ .. فيعرض لموقع المدينة الجغرافي وطبيعة تربتها ومناخها مما يظهر بوضوح عند ارسطو في كتابه السياسة ..

ومع ان القوانين تحتفظ ضمنيا بكل افكار الجمهورية الا ان تعديلات كثيرة تدخلها .. فبالنسبة للملكية مثلا نجد ان الفيلسوف يسمح بها ، بل يسمح بعدم تساويها عند الافراد على ان لا تزيد عن نسبة معينة .. وبالنسبة لتقسيم العمل فاننا نجد ان العمل الزراعي هو من اختصاص الاجانب غير المواطنين على ان يكونوا احرارا في حين ان العمل السياسي والاداري من مهمة المواطنين ..

وكذلك بالنسبة لنظام التعليم فان افلاطون يسعى في القوانين ـ وقد ابتعدت الدولة عن ان تكون معهدا للتعليم رئيسا على جميع الموظفين في الدولة ..

اما بالنسبة للدين فان افلاطون يحدد ضرورة معاقبة الخارجين على دين الدولة .. وهم في نظره ثلاث فئات : المنكرون لوجود الالهه ، والمنكرون لعناية الالهة بسلوك البشر ، والمؤمنون بأن الالهه ترضى سريعا عما يرتكب من ذنوب ... وعقوبة هؤلاء هي السجن في الحالات العادية والموت في الحالات المتطرفة ، وبالاضافة لتنفيذ القانون الديني فأن على الدولة الاهتمام بتعيين الكهنة واختيارهم ..

والنقد الرئيسي الذي يوجه لافلاطون حول محاورة النواميس هو تحدثه عن تعديلات لا يؤمن بها أيمانا جازما ، فهو في حديثه عن القوانين وعن دولة القوانين نراه يعود ليؤكد بين الفينة والاخرى اراءه الاولى في الجمهورية .. فلقد كتب الفيلسوف النواميس دون أيمان جازم بها ومن هنا جاءت مضطربة الافكار مشوشة غير واضحة ..

خاتمة :

لقد جاءت محاولة افلاطون الاخيرة هذه لتوضح لنا ازمة افلاطون الفكرية التي عرضت له في نهاية حياته الفلسفية ، فالمثالية لم تكن لتتفق مع منطق الحياة . واذا كانت افكار افلاطون في الجمهورية عسيرة التحقيق في نظره فانها لن تكون سهلة التحقيق في يوم من الايام فالدراسات الوصفية المتقدمة المتطورة تؤكد لنا فشل جميع المحاولات الطوباوية ... ولكن اليس من التعسف أن ننظر الى افلاطون على ضوء تفكيرنا المعاصر المتقدم ثم اليس حريا بنا ان نمتدحه وقد جاءت محاولاته تلك في فترة كان التفكير ما يزال فيها طفلا يحبو ؟ ..

لقد اثر افلاطون في الاجيال التي جاءت بعده تأثيرا عظيما في مجالي العمل والنظر .. وكان معلما لارسطو الذي لم يكن في استطاعته ان يزهو لولا استاذه وكان نبراسا طيبا عند الافلاطونية المحدثه وغيرها من المذاهب الفلسفية الشهيرة ..

لذلك فاننا في فقدنا لفلسفة افلاطون على ضوء الاتجاه التجريبي الوصفي : « علينا الا ننسى انه كان من اول الناس الذين كانوا فلاسفة ، وانه واجه مشكلات كبرى للمرة الاولى في التاريخ : في المنطق والاخلاق وما بعد الطبيعة ، انه عظيم ليس فقط لانه كان مبتدئا ، بل أيضا لانه ما زال في مقدوره ان يفتح ويعيد فتح ابواب ذات مغزى بالغ بالنسبة للانسان المفكر » (١)

معن زياده

---

(١) مدخل الى الفلسفة : جون لوميس .. ترجمة أنور عبد الملك.

قريبا :

سلسلة القصص العالمية

وفيها تقدم دار الاداب اروع ما كتبه كبار ادباء العالم من القصص الطويلة والقصيرة .

انتظروا الحلقة الاولى :

قصص سارتر

في كتاب واحد ضخم يضم القصص التالية :
الجدار ـ الغرفة ـ أيروستراتـ
صميمية ـ طفولة قائد ـ صداقة عجيبة

نقلها عن الفرنسية
الدكتور سهيل ادريس

والحلقة الثانية :

قصص كامو

في كتاب واحد ضخم يضم القصص التالية :
الغريب ـ الزوجة الخائنة ـ الجاحد ـ البكم
الضيف ـ جوناس ـ الحجر الذي ينبت

ترجمة
عايدة مطرجي ادريس

منشورات دار الاداب